الاقتصاد المقاوم والمرونة الاقتصادية في إيران: استراتيجيات التكيف وتعقيد التجارة الخارجية في ظل العقوبات

Resistant Economy and Economic Resilience in Iran: Coping Strategies and the Complexity of Foreign Trade Under Sanctions

روح‌اله کهن هوش نژاد *

جامعة طهران، إيران

Roohollah Kohanhoosh Nejad
Assistant Professor of West Asian & African Studies, University of Tehran, Tehran, Iran
kohanhoosh@ut.ac.ir

تاريخ الاستلام: 2025/08/10 تاريخ القبول: 2026/04/09 تاريخ النشر: 2026/06/30

ملخص:

يستعرض هذا البحث كيفية استجابة الاقتصاد الإيراني للعقوبات الاقتصادية منذ عام 2008، مبيّنًا أن التجربة الإيرانية تتحدى الفرضية الشائعة حول العزلة الاقتصادية التامة. بالاعتماد على بيانات التجارة الخارجية للفترة 1998–2018، وتحليل مؤشرات التعقيد الجغرافي وتعقيد المنتجات، يوضح البحث أن إيران استطاعت إعادة تشكيل تركيبة تجارتها الخارجية من خلال تنويع الشركاء التجاريين وزيادة تنوع المنتجات المصدّرة، مع الحفاظ على اندماج نسبي في الاقتصاد العالمي رغم القيود البنكية واللوجستية. هذه الاستراتيجية اعتمدت على قاعدة صناعية أكثر تنوعًا نشأت قبل فرض العقوبات، وأتاحت تعويض جزء من خسائر إيرادات النفط عبر نمو الصادرات غير النفطية، خصوصًا إلى الأسواق الإقليمية والآسيوية.

تُظهر النتائج أن المرونة الاقتصادية الإيرانية كانت ثمرة تفاعل معقّد بين السياسات الحكومية والمبادرات على مستوى الشركات، حيث لعب القطاع الصناعي دورًا محوريًا في إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية وإيجاد أسواق بديلة. ومع ذلك، تظل هذه المرونة عرضة للتهديد بسبب الاعتماد الكبير

---

* المؤلف المرسل

على قنوات الوساطة المكلفة وشركاء محددين يمكن أن يتأثروا بالضغوط السياسية. يخلص البحث إلى أن "الاقتصاد المقاوم" في السياق الإيراني ليس سياسة انعزالية بقدر ما هو إستراتيجية تكيّف ديناميكية، وأن استدامة هذا النهج تتطلب تطوير البنية التحتية المالية واللوجستية وتنويع أوسع للشركاء والأسواق لتقليل المخاطر المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد المقاومة، المرونة الاقتصادية، تعقيدات التجارة الخارجية، العقوبات، إيران

تصنيف JEL: F51, F13, F14, O53

Abstract:

This study examines how the Iranian economy has responded to economic sanctions since 2008, demonstrating that the Iranian experience challenges the common assumption of complete economic isolation. Based on foreign trade data for the period 1998–2018 and an analysis of geographic and product complexity indicators, the study demonstrates that Iran has been able to reshape its foreign trade structure by diversifying trading partners and increasing the variety of exported products, while maintaining relative integration into the global economy despite banking and logistical restrictions. This strategy relied on a more diversified industrial base that emerged before the imposition of sanctions and enabled it to partially offset the loss of oil revenues through the growth of non-oil exports, particularly to regional and Asian markets.

The findings demonstrate that Iran's economic resilience was the result of a complex interaction between government policies and corporate-level initiatives, with the industrial sector playing a pivotal role in producing high-value-added goods and finding alternative markets. However, this resilience remains threatened by heavy reliance on costly mediation channels and specific partners who can be influenced by political pressures. The study concludes that the "resistance economy" in the Iranian context is not an isolationist policy but rather a dynamic adaptation strategy, and that the sustainability of this approach requires developing financial and logistical infrastructure and a broader diversification of partners and markets to mitigate future risks.

Keywords: Resistance Economy, Economic Resilience, Foreign Trade Complexity, Sanctions, Iran

JEL Classification Codes:: F51, F13, F14, O53

مقدمة:

العقوبات الاقتصادية، وهي أداةٌ شائعةٌ في فن إدارة الدولة الأمريكية الحديثة، غالبًا ما تستخدمها الدول القوية لإكراه الدول المستهدفة أو معاقبتها أو ردعها. تُعرّف العقوبات بأنها الانسحاب المتعمد للعلاقات التجارية والمالية التقليدية لأغراض السياسة الخارجية، حيث تستخدمها الدول القوية لتحقيق أهدافٍ مثل تغيير النظام أو منع انتشار الأسلحة النووية، مما قد يحمي الدول المستهدفة من التدخل الأجنبي (Hufbauer, Schott, and Elliott, 2009). ومع ذلك، لا تزال فعالية العقوبات وعواقبها موضع نقاشٍ أكاديميٍّ حاد. فبينما تُصمَّم للضغط على الدول المستهدفة، غالبًا ما تُسفر العقوبات عن عواقب غير مقصودة تتجاوز غرضها العقابي.

يُبرَّر فرض العقوبات عادةً كوسيلة غير عنيفة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية. على سبيل المثال، زُعِمَ أن العقوبات الأمريكية على كوبا، التي فُرضت عام ١٩٦٠، تسعى إلى عزل حكومة فيدل كاسترو وتعزيز الديمقراطية (LeoGrande and Kornbluh, 2014). وبالمثل، زُعِمَ أن العقوبات المفروضة على إيران، والتي اشتُدَّت منذ ثورة ١٩٧٩، تسعى إلى الحد من الانتشار النووي ومكافحة الإرهاب، وهو مصطلح يُطبَّق انتقائيًا على الدول المستهدفة التي تُقاوم الهيمنة الغربية (Thomas, 2023). ورغم هذه الأهداف، غالبًا ما فشلت العقوبات في تحقيق نتائجها المرجوة، بل أدت إلى مجموعة من العواقب غير المقصودة. ومن هذه العواقب تعزيز التنوع الاقتصادي والاعتماد على الذات (Hanania, 2020). وغالبًا ما تُجبر العقوبات الدول المستهدفة على تقليل اعتمادها على الواردات وتطوير الصناعات المحلية. على سبيل المثال، ازدهرت صناعة الأدوية الإيرانية في ظل العقوبات، حيث تُنتج البلاد ٩٧٪ من أدويتها الطبية محليًا (Maloney, 2015). في إيران، عززت العقوبات الدعم الشعبي للجمهورية الإسلامية، مما مكّن المؤسسة من ترسيخ سلطتها وحشد الدعم الشعبي في مواجهة ما يُنظر إليه على أنه تهديد وجودي من القوة الإمبريالية أو "القوة المتغطرسة"، وهو مفهوم طرحه الامام الخميني وروج له الزعيم الحالي آية الله خامنئي لوصف الولايات المتحدة وحلفائها الذين يسعون إلى قمع الإيرانيين (خامنئي، ٢٠٠٩). تُظهر هذه الحالات كيف يمكن للعقوبات أن تُعزز الشعور بالتضامن الوطني والصمود.

أخيرًا، يمكن للعقوبات أن تُحفّز إعادة تنظيم الدبلوماسيين وتشكيل تحالفات جديدة. غالبًا ما تسعى الدول المستهدفة إلى مصادر بديلة للدعم الاقتصادي والسياسي، مما يُقلّل اعتمادها على الأسواق والمؤسسات الغربية. على سبيل المثال، تسارع تحوّل روسيا نحو الصين وآسيا بفعل

العقوبات، مما عزّز شراكات استراتيجية تتحدى الهيمنة الأمريكية (Drezner, 2015). تُبرز عمليات إعادة التنظيم هذه العواقب الدبلوماسية غير المقصودة للعقوبات.

يعود تاريخ نظام العقوبات الأمريكية الحالي على إيران إلى الثورة الإيرانية عام 1979، عندما جمّدت الولايات المتحدة الأصول الإيرانية وفرضت قيودًا تجارية ردًا على أزمة الرهائن في السفارة الأمريكية بطهران. شكّلت هذه الإجراءات بداية لسياسة ضغط اقتصادي استمرت عقودًا بهدف كبح نفوذ إيران الإقليمي وطموحاتها النووية. مع مرور الوقت، توسّعت العقوبات لتستهدف قطاع الطاقة والمؤسسات المالية الإيرانية وأفرادًا رئيسيين مرتبطين بالحكومة (Thomas, 2023). انخرطت الأمم المتحدة بشكل مباشر في عام 2006، عندما أصدر مجلس الأمن الدولي القرار 1696، الذي فرض عقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي. وشدّدت القرارات اللاحقة، مثل القرار 1737 (2006) والقرار 1929 (2010)، القيود، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة وحظر تخصيب اليورانيوم (UN Security Council, 2006–2015). كانت هذه التدابير جزءًا من جهد متعدد الأطراف للضغط على إيران لوقف أنشطتها النووية، التي اعتبرها المجتمع الدولي تهديدًا محتملاً للأمن العالمي (Bowen and Kidd, 2004). وقد شهدت خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) لعام 2015، أو الاتفاق النووي الإيراني،تخفيفًا مؤقتًا للعقوبات. وخلال تلك الفترة، زادت صادرات البلاد من النفط بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل خطة العمل الشاملة المشتركة، حيث استجاب السوق بشكل إيجابي لرفع العقوبات (Cimino-Isaacs, Katzman, and Mix 2019). وبموجب الاتفاق، وافقت إيران على الحد من برنامجها النووي مقابل تخفيف العقوبات (Parsi, 2013). ومع ذلك، انسحبت إدارة ترامب من خطة العمل الشاملة المشتركة في عام 2018 وأعادت فرض عقوبات صارمة، استهدفت صادرات إيران النفطية وقطاعها المالي. بحلول عام 2022، تجاوزت صادرات النفط الإيرانية المستويات التي تحققت حتى أثناء تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة، مما يعكس نجاح طهران في تنمية شبكات تجارية بديلة – في المقام الأول مع الصين وروسيا وفنزويلا (Tehran Times 2023). في الواقع، أجبر نظام العقوبات طهران على إنشاء شراكات بديلة أثبتت أنها أكثر فائدة اقتصاديًا وسياسيًا، على المدى القصير والطويل. هدفت حملة "الضغط الأقصى" هذه إلى إجبار إيران على إعادة التفاوض على الصفقة، ولكنها بدلاً من ذلك أدت إلى تفاقم الصعوبات الاقتصادية، مما أدى إلى التضخم وانخفاض قيمة العملة وانخفاض الوصول إلى السلع الأساسية (Maloney 2015)، وهي المشكلة الرئيسية للعقوبات. انتقدت الأمم المتحدة العقوبات الأحادية الجانب لتأثيرها الإنساني.

في عام 2020، سلطت الجمعية العامة للأمم المتحدة الضوء على كيفية انتهاك العقوبات الأمريكية للقانون الدولي وإعاقة قدرة إيران على معالجة جائحة كوفيد-19 (Douhan and UN Secretary-General 2020). تطورت العقوبات الأمريكية على إيران من تدابير مستهدفة إلى قيود اقتصادية واسعة النطاق، مع عواقب إنسانية كبيرة. ورغم أن الأمم المتحدة لعبت دورا في فرض هذه العقوبات وانتقادها، فإنها تظل أداة مثيرة للجدل في السياسة الخارجية الأميركية، وتعكس التوترات الجيوسياسية الأوسع نطاقا والمناقشات حول فعاليتها وأخلاقياتها.

في المقابل، يشكّل مفهوم "الاقتصاد المقاوم" أحد المحاور المركزية في الخطاب السياسي والاقتصادي الإيراني منذ قيام الجمهورية الإسلامية عام 1979، وقد تعززت أهميته مع اشتداد العقوبات الدولية، لا سيما منذ عام 2008، حين دخلت إيران مرحلة جديدة من المواجهة الاقتصادية مع المجتمع الدولي. وفي حين يُنظر عادةً إلى العقوبات بوصفها أداة لعزل الدول المستهدفة عن الاقتصاد العالمي، فإن التجربة الإيرانية تقدّم نموذجًا مختلفًا، إذ تشير الشواهد إلى أن الاقتصاد الإيراني تمكّن، بدرجة معتبرة، من الحفاظ على روابطه التجارية العالمية عبر إعادة هيكلة مسارات التجارة الخارجية وزيادة كل من **التعقيد الجغرافي** و**تعقيد المنتجات**.

تعود جذور هذه القدرة على التكيف إلى عملية العولمة التدريجية التي شهدتها إيران منذ أواخر التسعينيات، والتي أسهمت في بناء قاعدة صناعية متنوعة، وربطت الاقتصاد الإيراني بشبكات إنتاج وتوزيع أوسع نطاقًا. وقد ساعد ذلك على امتصاص جانب من الصدمات الناجمة عن انخفاض إيرادات النفط، وهو التأثير الأكثر وضوحًا للعقوبات. فخلال العقدين الأخيرين، توسعت الصادرات غير النفطية من حيث القيمة والنطاق، وازدادت وجهات التصدير وتنوعت، مما أضفى على التجارة الإيرانية طابعًا أكثر مرونة في مواجهة القيود السياسية والاقتصادية.

ينطلق هذا البحث من السؤال الرئيسي: **إلى أي مدى استطاعت إيران، في ظل العقوبات الاقتصادية، الحفاظ على اندماجها في الاقتصاد العالمي من خلال تطوير التعقيد الجغرافي وتعقيد المنتجات في تجارتها الخارجية؟**

فرضية البحث :يفترض البحث أن إيران لم تنزلق إلى عزلة اقتصادية كاملة تحت ضغط العقوبات، بل وظفت استراتيجيات إعادة الهيكلة التجارية وتنويع الشركاء والمنتجات، بما مكّنها من الحفاظ على مستوى من الاندماج في الاقتصاد العالمي، وإن كان عبر قنوات بديلة أكثر كلفة وتعقيدًا.

وللإجابة على السؤال البحثي والتحقق من الفرضية، تتوزع الدراسة على أربعة محاور مترابطة:

1. **تركيبة التجارة الإيرانية وتحوّلاتها:** تحليل تطور الصادرات والواردات في ضوء العقوبات، وإبراز دور التعقيد في تعزيز القدرة على الصمود.
2. **التعقيد الجغرافي:** دراسة أنماط تنويع الشركاء التجاريين وتحول وجهات الصادرات والواردات، مع التركيز على الشركاء ذوي الحساسية المحدودة للعقوبات.
3. **تعقيد المنتجات:** استعراض توسع سلة المنتجات المصدّرة والمستوردة، وتحديد دور القطاع الصناعي في رفع القيمة المضافة والحفاظ على القدرة التنافسية.
4. **التحديات البنكية واللوجستية:** تحليل القيود على المعاملات المالية والنقل البحري، وآليات التكيّف من خلال الوساطة وإعادة التصدير.

المنهجية: في هذا البحث، تم تبني المنهج التحليلي-الكمي كإطار أساسي لدراسة تأثير العقوبات الاقتصادية على التجارة الخارجية الإيرانية ومفهوم الاقتصاد المقاوم. يعتمد هذا المنهج على تحليل البيانات الكمية المتوفرة من الفترات الزمنية الممتدة بين عامي 1998 و2024، ويشمل ذلك معالجة إحصائية للمتغيرات المتعلقة بالتجارة الخارجية مثل حجم الصادرات والواردات، وتنوع الشركاء التجاريين، بالإضافة إلى مؤشرات التعقيد الجغرافي وتعقيد المنتجات.

يسمح المنهج التحليلي-الكمي بفهم أعمق للعلاقات السببية والتغيرات الديناميكية التي طرأت على التركيبة التجارية لإيران، من خلال استخدام أدوات وطرق إحصائية دقيقة تقيس حجم التغيرات وتحدد مدى تأثير العوامل المختلفة على قدرة الاقتصاد الإيراني على مواجهة العقوبات. كما يتيح هذا المنهج مراجعة وتحليل الاتجاهات الزمنية وتقييم الاستراتيجيات المتبعة في تعزيز الاقتصاد المقاوم والمرونة الاقتصادية.

وباستخدام هذا المنهج، يمكن استقصاء الفرضيات والتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية للتجارة الخارجية في ظل القيود المفروضة، وهو ما يوفر قاعدة علمية متينة تدعم الاستنتاجات والتوصيات الواردة في الدراسة.

من خلال هذا الإطار، يسعى البحث إلى إعادة تقييم الفرضية السائدة حول "العزلة الاقتصادية" لإيران، مبرزًا أن مرونتها التجارية ليست نتاج السياسات الحكومية فقط، بل هي نتيجة لتفاعل معقد بين قرارات الدولة واستراتيجيات القطاع الخاص، الذي لعب دورًا حاسمًا في البحث عن أسواق بديلة وتطوير منتجات جديدة. وعليه، فإن فهم تجربة إيران يقدم منظورًا غنيًا لدراسة قدرة

الاقتصادات النامية على التكيف مع بيئات عقوبات طويلة الأمد، ويطرح تساؤلات أوسع حول العلاقة بين العولمة والتعقيد الاقتصادي في سياقات سياسية مضطربة.

أولا. تركيبة التجارة الإيرانية

بالنظر إلى تطور هيكل التجارة الإيرانية خلال العقدين الماضيين، تتجلى عدة سمات جوهرية تستحق الوقوف عندها. فقد شهد الاقتصاد الإيراني نمواً ملحوظاً في الصادرات غير النفطية، مما أتاح تعويضاً جزئياً للانخفاض الكبير في الإيرادات النقدية الأجنبية الناجم عن العقوبات التي أثرت بشدة على عائدات النفط. ويُعزى هذا النمو في إيرادات الصادرات غير النفطية إلى ارتفاع التعقيد الاقتصادي، الذي تمثل في جانبين رئيسيين: أولاً، توسيع التنوع الجغرافي لوجهات التصدير، وثانياً، تنوع أكبر في هيكل المنتجات المصنّفة ضمن الصادرات غير النفطية. يُعد هذا الارتفاع في التعقيد الاقتصادي، وبخاصة في التجارة، مؤشراً هاماً يمكن من خلاله إدراج دراسة استجابة إيران للعقوبات ضمن الإطار الأوسع للأبحاث الاقتصادية التي تستقصي العلاقة بين التعقيد الاقتصادي والنمو (Hidalgo and Hausmann, 2009).

ولا يمكن فهم زيادة تعقيد التصدير بمعزل عن تعقيد الواردات، إذ شهدت إيران توجهاً متوازناً نحو تنويع مصادرها الاستيرادية، سواء من حيث المنتجات أو الأسواق، لما له من أهمية حيوية في تمكين الصناعات المحلية من إنتاج مجموعة أوسع من السلع القابلة للتسويق، تستهدف عدداً أكبر من الأسواق الدولية، عبر استيراد مواد خام ووسائط إنتاج متنوعة.

تشير البيانات التجارية إلى أن إيران اعتمدت استراتيجية التعقيد التجاري كآلية لصمود اقتصادي في مواجهة العقوبات. صحيح أن العقوبات فرضت ضغوطاً شديدة على النمو الاقتصادي، مما أدى إلى فترة من الركود استمرت لعقد من الزمن، ولكن غياب النمو لا يعني بالضرورة غياب التنمية. فالتوسع التدريجي في الصادرات غير النفطية، الذي بلغ 47 مليار دولار أمريكي في عام 2024، يعكس نموذجاً تنموياً ضمنياً يعكس رجاءً في التحول الاقتصادي. لهذا، فإن الأبعاد السياسية لهذا التحول معقدة وعميقة، نظراً لاستمرار الاقتصاد الإيراني، رغم سنوات التحديات، في الانخراط في الاقتصاد العالمي (Tehran Chamber of Commerce, 2019).

لقد كان مفهوم الاقتصاد المقاوم حاضراً بقوة في الخطاب السياسي الإيراني منذ تأسيس الجمهورية الإسلامية عام 1979، ولا سيما مع اندلاع الحرب الإيرانية العراقية التي استلزمت تعبئة اقتصادية مكثفة. وارتقى هذا المفهوم إلى أولوية سياسية مع بدء فرض عقوبات متعددة الأطراف على إيران منذ عام 2008، والتي أجهضت فترة نمو وتصنيع شهدتها البلاد خلال عقد من الاستثمارات

الدولية، لا سيما من أوروبا. خلال تلك الفترة، سعى صناع القرار إلى تعزيز الصادرات غير النفطية، متوازنين بين تطوير القدرة الصناعية المحلية وتوسيع نطاق التجارة الخارجية، كما تأكد هذا التوازن في خطة التنمية المعروفة بـ"رؤية 2025"، التي كانت تهدف إلى تعزيز موقع إيران في الأسواق الإقليمية والدولية (Amuzegar, 2009).

لكن مع تصاعد العقوبات، تهيأ خطر تحويل التركيز بعيداً عن الانفتاح التجاري، واستُعيدت بشكل مكثف فكرة الاقتصاد المقاوم في الخطاب السياسي، لا سيما في تصريحات المرشد الأعلى. ففي عام 2012، مع انكماش الاقتصاد بنسبة 7.5%، تحدث المسؤولون عن "حرب اقتصادية" فرضها الغرب، داعين إلى دعم الاقتصاد المقاوم (Al Jazeera, 2012).

وقد كان الوضع الاقتصادي المتردي والتحديات التي فرضتها العقوبات محوراً رئيسياً في الانتخابات الرئاسية لعام 2013، حيث قدم المرشحون رؤاهم لمواجهة هذه الضغوط (Peterson, 2013). جاء انتخاب حسن روحاني معبراً عن إرادة الشعب في تجاوز سياسة العزلة والمطالبة بإعادة تطبيع العلاقات مع الغرب. وبعد توليه السلطة، أطلق المرشد الأعلى في فبراير 2014 أول شرح مفصل لاستراتيجية الاقتصاد المقاوم، مركزاً على تطوير الإنتاج المحلي وتحسين نوعيته للحد من الاعتماد على الواردات، لكنه أكد في الوقت نفسه على أهمية استكمال المفاوضات النووية لتخفيف العقوبات، معتبراً معظم أهدافه جزءاً من برنامج إصلاحي غير مسبوق ضمن الإطار الأيديولوجي الإيراني. وأوصت السياسات الحكومية كذلك بتحسين بيئة الأعمال وتعزيز تصدير السلع والخدمات عبر تقليل البيروقراطية وجذب الاستثمارات الأجنبية، وهو ما كان متسقاً مع "رؤية 2025" (Khajepour, 2014).

ومن الجدير بالذكر أن هذا التوازن الدقيق لم يُدرك بشكل كاف من قبل المراقبين الخارجيين، الذين ميّزوا بين الاقتصاد المقاوم والعولمة كقطبين متناقضين. إن الاستخدام المستمر لمصطلح "الاقتصاد المقاوم" من قبل قيادات عليا مثل المرشد دفع البعض إلى الاعتقاد بأن السياسة الاقتصادية الإيرانية كانت مشلولة بفعل صراع داخلي بين من يدافع عن الانفتاح ومن يعارضه (Takeyh, 2016). غير أن تقييم عام 2013 أظهر أن الموقف الإيراني تجاه الاقتصاد العالمي أكثر تعقيداً وتعدداً من مجرد مواجهة أيديولوجية أو انغلاق اقتصادي (Alizadeh and Hakimian, 2013).

بدأ الدفع نحو تعقيد الاقتصاد الإيراني بجدية في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مع انخراط البلاد في ظاهرة العولمة، التي تتضمن عمليات تعزز التنوع الاقتصادي. استفادت إيران

حینها من تحریر التجارة، وانضمامها إلى شبكات اللوجستيات العالمية، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة. ومع ارتفاع جودة المنتجات وتنوعها، تحولت الشركات المحلية من التركيز على السوق الداخلية فقط إلى السعي لاختراق الأسواق الخارجية. بين 1998 و2008، توسعت شبكة شركاء إيران التجاريين عالمياً بشكل ملحوظ، إذ ارتفع عدد الدول المصدرة إليها من 98 إلى 157، وعدد دول الاستيراد من 67 إلى 119، وهو مؤشّر واضح على قوة العولمة الاقتصادية (Batmanghelidj, 2020). وبينما أبطأت العقوبات بعض هذه الديناميات، فإن السعي لزيادة التعقيد الاقتصادي لم يتوقف، بل تغيّر في طبيعته نحو أشكال أكثر تكيفاً مع القيود، ما يعكس نوعاً مختلفاً من العولمة. فقد ارتفعت الصادرات الإجمالية بين 1998 و2018 من 14.5 مليار دولار إلى 85 مليار دولار، مع تراجع نسبة صادرات النفط والغاز من 79% إلى 64% (World Bank, 2018). بهذا، يتجلى أن الاقتصاد الإيراني خاض مساراً متفرداً في مجابهة العقوبات، إذ لم تعتمد إيران على العزلة الاقتصادية وإنما على إعادة صياغة وتعقيد بنيتها التجارية عبر مزيج من السياسات الاستراتيجية والقرارات التطبيقية، في إطار اقتصاد مقاوم يسعى إلى التكيف والانخراط الممنهج في النظام الاقتصادي العالمي. بين عامي 2019 و2024، واصل الاقتصاد الإيراني تكامله وتعقيده رغم العقوبات، حيث شهدت الصادرات غير النفطية نموًا ملحوظًا. بلغت قيمة الصادرات غير النفطية حوالي 53.4مليار دولار في أول 11 شهرًا من السنة الإيرانية المنتهية في فبراير 2025، محققة زيادة بنسبة حتى 19٪ عن الفترة نفسها في العام السابق، ويُعزى ذلك إلى ارتفاع صادرات المنتجات البتروكيماوية، تحسين جودة المنتجات، مع تركيز أكبر على الأسواق الآسيوية. في 2023، بلغت التجارة الخارجية غير النفطية رقمًا قياسيًا تجاوز 117 مليار دولار، منها أكثر من 53 مليار دولار صادرات وما يقترب من 64 مليار دولار واردات، مما يعكس اتساع وتعقيد هيكل التجارة الإيرانية، رغم استمرار العقوبات الأمريكية الصارمة على قطاع النفط (Tehran Times, 2025).

ثانيا. التعقيد الجغرافي

لقد أثر فرض العقوبات متعددة الأطراف على إيران، ابتداءً من عام 2008، وتطورًا إلى العقوبات المالية الشاملة في عام 2012، بشكل واضح على علاقات التجارة الخارجية الإيرانية. ورغم الاعتقاد السائد الذي يصنّف العقوبات ضمن أشكال الحصار الاقتصادية، لم تؤدِ تلك العقوبات إلى توقف معظم الدول عن التعامل التجاري مع إيران. كما أن قطاعات عديدة، مثل تجارة المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، لم تتأثر بشكل مباشر بالعقوبات. علاوة على ذلك، لم يكن تأثير

العقوبات موحدًا بين الدول، إذ تنوعت درجات الامتناع عن التعامل التجاري بناءً على عوامل متعددة.

ومن منظور صانعي السياسات في إيران، تمحور الاهتمام حول تقييم مدى تأثر الشراكات التجارية المختلفة بالضغوط العقابية. وتعكس حساسية هذه الشراكات عوامل متعددة، منها مدى التوافق السياسي مع الأطراف الغربية، ودرجة الاعتماد على التمويل الأجنبي (مما يزيد من تعرض الاقتصاد للمخاطر الناجمة عن العقوبات الأمريكية)، بالإضافة إلى تصنيف السلع المتداولة من حيث خضوعها للعقوبات القطاعية. ومن ثم، يمكن تصنيف الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران إلى ثلاثة مستويات من الحساسية: الدول شديدة الحساسية للعقوبات (كالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، والدول ذات الحساسية المحدودة (كالخالصتين الصين والهند)، والدول غير الحساسة (مثل العراق وأفغانستان) (Batmanghelidj, 2020)

تبرز أهمية البُعد الجغرافي في اقتصاد إيران وقدرته على التكيف مع العقوبات من خلال تحليل النمو النسبي للصادرات إلى الدول ضمن كل فئة. ويوضح ذلك كيف أعادت إيران تشكيل مخطط صادراتها جغرافيًا، حيث سجلت الصادرات المتجهة إلى الدول غير الحساسة نموًا ملحوظًا على حساب الدول شديدة الحساسية. فقد تسارعت وتيرة تحويل صادراتها نحو الدول ذات الحساسية المحدودة وغير الحساسة، ما انعكس بوضوح في بروز الصين كشريك تجاري رئيسي، متجاوزة الاتحاد الأوروبي. (Qatar University, 2020).

فعلى سبيل المثال، في عام 2009، كانت قيمة الصادرات إلى الدول ضمن فئتي الحساسية المحدودة والشديدة متقاربة عند نحو 28 مليار دولار لكل منهما. غير أن حصيلة عام 2018 أظهرت انحدارًا في صادرات إيران إلى الدول شديدة الحساسية بما يقل قليلاً عن 19 مليار دولار، في الوقت الذي ارتفعت فيه الصادرات إلى الدول ذات الحساسية المحدودة إلى 52 مليار دولار. وفي ذات الفترة، تضاعفت الصادرات إلى الدول غير الحساسة من 6 مليارات إلى 13 مليار دولار. كما يُلاحظ نمو ملحوظ للصادرات إلى العراق ضمن الفئة غير الحساسة، إذ ارتفعت من 4.5 مليار دولار في 2009 إلى ما يقارب 9 مليارات دولار في 2018، في مقابل تراجع صادرات إيران إلى الاتحاد الأوروبي من 13 مليار دولار إلى 11 مليار دولار. وهذا يُبرز كيف ساهمت الأسواق الإقليمية في تعويض تراجع الصادرات إلى الدول ذات الحساسية العالية. وعلى مدى الفترة من 2009 إلى 2018، بلغت نسبة نمو الصادرات إلى الدول غير الحساسة 121%، مقارنة بزيادة

بنحو 81% للصادرات إلى الدول ذات الحساسية المحدودة، في حين شهدت الصادرات إلى الدول شديدة الحساسية تراجعًا بنسبة 44.% (Batmanghelidj, 2020).

أن الفترة بين 2019 و2024 شهدت استمرارًا في الاتجاهات التي بدأت قبل 2019، إذ تضاعف الاعتماد على الشركاء ذوي الحساسية الأقل للعقوبات، مع استمرار الضغوط الاقتصادية الشديدة الناتجة عن العقوبات الأمريكية، وارتفاع التضخم وانخفاض قيمة العملة، ما أدى إلى تعقيد المشهد الاقتصادي والتجاري الإيراني.

من عام 2019 إلى عام 2024 شهد إنتاج النفط الإيراني انتعاشًا ملحوظًا رغم استمرار العقوبات. فقد انخفض الإنتاج من نحو 2.356 مليون برميل يوميًا في 2019 إلى انخفاض كبير في 2020 بسبب جائحة كورونا إلى حوالي 1.991 مليون برميل يوميًا، ثم بدأ في الارتفاع مجددًا مع تولي إبراهيم رئيسي الرئاسة في أغسطس 2021. خلال فترة 2021–2024، ارتفع إنتاج النفط الإيراني بشكل متواصل و ارتفعت صادرات النفط الإيراني في 2024، حيث تخطت 1.5 مليون برميل يوميًا في بعض الأشهر، مع زيادة معتبرة مقارنة بعام 2023 رغم تشديد العقوبات الغربية (Attaqa.net, 2024).

وفي كلتا الفترتين، تجاوز حجم سوق النفط الخام المحلي سوق التصدير الدولي، وهو تعبير عن خصوصية السوق المحلية الإيرانية مقارنة بغيرها من منتجي النفط في الشرق الأوسط. واستقر الاستهلاك المحلي نسبيًا خلال العقدين الماضيين، مما يؤكد أن الانخفاض في معدلات الإنتاج كان يعكس أساسًا تراجع الطلب الخارجي. وقد شكل نجاح العقوبات في خفض الطلب العالمي على النفط الإيراني المحرك الأساسي لانخفاض عائدات التصدير. غير أن إيران استطاعت توظيف تعقيد التوزيع الجغرافي والتنوع الاقتصادي لامتصاص هذا الانخفاض، عبر تعزيز القدرة الإنتاجية في المصافّي، ما مكّنها من التعويض جزئيًا بانخفاض صادرات النفط الخام من خلال زيادة تصدير المنتجات المكررة والمشتقات البتروكيماوية، كالمنتجات البلاستيكية.

ويبرز التفاوت في نمو الصادرات عبر الفئات الثلاث بوضوح. فقبل فرض العقوبات، كانت غالبية الطلب على النفط الإيراني تتركز لدى الدول شديدة الحساسية، مع استثناء الصين والهند كمشترين رئيسيين من بين هذه المجموعة. وبعد حظر الاتحاد الأوروبي التام على مشتريات النفط الإيراني عام 2011، ركّزت طهران جهودها على المحافظة على صادرات منخفضة نسبيًا إلى العملاء الآسيويين. وقد سمحت إدارة أوباما لاستمرار هذا التدفق بشرط إيداع الأرباح الإيرانية في حسابات ضمان تُستخدم فقط لشراء السلع الإنسانية، مثل الغذاء والدواء. وهكذا، يمكن تفسير تراجع الصادرات إلى

الدول شديدة الحساسية، مقابل نمو الصادرات إلى الدول ذات الحساسية المحدودة. ولاحقًا، سمحت إدارة ترامب بشروط مماثلة حتى مايو 2019.

منذ عام 2019 وحتى عام 2024، شهدت صادرات إيران تطورات مهمة رغم التحديات الناجمة عن العقوبات. وفقًا للإحصائيات الحديثة:

- ارتفعت صادرات إيران بشكل عام في مناطق معينة مثل أوراسيا، حيث زادت الصادرات إلى هذه الدولة بنسبة 22% في ربيع 2025 مقارنة بالعام السابق (دنیای اقتصاد, 2024).
- في عام 2024، بلغ إجمالي صادرات إيران حوالي 110 مليار دولار، منها صادرات النفط والغاز بنحو 35.9 مليار دولار، ممثلة زيادة بنسبة 8.6% عن العام السابق، رغم التراجع في بعض المنتجات البتروكيماوية.
- توجهت صادرات إيران بشكل كبير إلى دول آسيا والشرق الأوسط خاصة إلى الصين، العراق، الإمارات، تركيا والهند، حيث تعتبر الصين والعراق من أكبر وجهات التصدير. (راه ابريشم، 2024).
- على صعيد العلاقات مع أوروبا، رغم محدودية التجارة، شهدت صادرات إيران إلى الاتحاد الأوروبي زيادة بنحو 5% في 11 شهرًا من عام 2024، رغم أن حجم التجارة الكلي بين الطرفين انخفض بنسبة 3.% (اتاق ايران، 2024).
- بالنظر إلى التطورات في صادرات النفط الإيراني، استمر التركيز على الأسواق الآسيوية، مع بعض التسهيلات في مبيعات النفط، رغم استمرار العقوبات الأمريكية بشكل متقطع.

بالتالي، يمكن القول إن إيران حافظت على استراتيجيتها السابقة في تعزيز الصادرات إلى الدول ذات الحساسية المحدودة وغير الحساسة خاصة في آسيا وأوراسيا، مع نمو ملحوظ في صادرات النفط والغاز رغم العقوبات، وتوسيع العلاقات التجارية خارج نطاق الدول شديدة الحساسية مثل الاتحاد الأوروبي وأمريكا.

وعلى الرغم من تبلور الدول غير المتأثرة كوجهة تصدير أساسية، فإنها لم تشكل بديلاً قادرًا على توفير واردات إيران، حيث ظلت العقوبات مقيدة للتجارة مع الموردين التقليديين. وظلت قيمة الواردات من تلك الدول محدودة، إذ لم تتجاوز 203 ملايين دولار في 2018، بمعدل نمو ضئيل يبلغ 4% خلال الفترة من 2009 إلى 2018. منذ عام 2018 وحتى عام 2024، ظلت

واردات إيران من الدول غير المتأثرة بالعقوبات محدودة ولم تشهد نمواً كبيراً يُذكر، ولا توجد دلائل على تغيير جوهري في هذه الاتجاهات بعد 2018. وتعكس هذه الأرقام محدودية قدرة هذه الدول، رغم أهميتها كوجهات تصدير وإيرادات، على تلبية حاجة إيران للمواد الخام والسلع الوسيطة الضرورية لاستدامة الصناعة الوطنية، لا سيما في قطاع استيراد آلات ومعدات الإنتاج التي لا توفرها عادة الدول غير الحساسة، والتي غالبًا ما تمتاز بمستويات تنموية منخفضة. وفي أحسن الأحوال، تمكنت إيران من تحويل اعتمادها على الواردات من الدول شديدة الحساسية إلى بدائل ضمن الدول ذات الحساسية المحدودة، عبر استيراد قطع الغيار والآلات المصنعة هناك، كما هو الحال بالنسبة للصين، أو عبر إعادة تصدير قطع الغيار والآلات المنتجة في الدول شديدة الحساسية عن طريق مراكز إقليمية كالإمارات العربية المتحدة. وسجلت واردات إيران من الدول شديدة الحساسية انخفاضًا بنسبة 35% بين 2009 و2018، مع بلوغ أدنى مستوياتها في 2013، في حين نمت وارداتها من الدول ذات الحساسية المحدودة بنحو 40% وبلغت ذروتها في 2014، في ظل استمرار القيود المشددة على الواردات من الأسواق شديدة الحساسية (Batmanghelidj, 2020).

من عام 2018 إلى عام 2024، شهدت واردات إيران من الدول شديدة الحساسية انخفاضًا مستمرًا بسبب العقوبات الاقتصادية المستمرة والتحديات المرتبطة بها، خصوصًا من الدول الغربية وأعضاء الاتحاد الأوروبي. في المقابل، نمت واردات إيران من الدول ذات الحساسية المحدودة، ولا سيما الصين والإمارات وتركيا، حيث شكلت هذه الدول الشركاء التجاريين الرئيسيين لإيران واستحوذت على أكثر من 70% من وارداتها (العربي الجديد، 2025).

ثالثا. تعقيد المنتجات

لم تكن قدرة إيران على المحافظة على التعقيد الجغرافي لعلاقاتها التجارية نتاج تخطيطٍ حكوميٍّ شامل وكامل؛ إذ إن هذا التعقيد الجغرافي الذي تجلّى في التجارة العالمية خلال العقد الأول من الألفية كان إلى حدّ كبير نتيجةً لتراجع الدور المركزي للدولة في أسواق التجارة الدولية. وفي ظل هذا السياق، لم يكن بالإمكان لإيران الاعتماد ببساطة على حكومات متعاطفة تدعم استمرار تدفق السلع أمام العقوبات المفروضة عليها. ومن أجل الحفاظ على مساراتها التجارية، كان على إيران توفير المنتجات الملائمة للأسواق العالمية المتنوعة.

ولطالما ارتبطت العلاقات التجارية الإيرانية الأساسية بقطاع النفط، الذي شكّل من خلال صادراته إلى أوروبا الغربية، والصين، والهند، واليابان، وقارات أخرى، مصدر تمويل رئيسي لتمكين إيران من استيراد السلع من هذه الأسواق. غير أن مبيعات النفط تعرّضت لتأثير بالغ نتيجة

العقوبات، خصوصًا مع انضمام عدد كبير من الشركاء التجاريين الرئيسيين إلى حملة العقوبات الدولية. وهذا ما استدعى إعادة توجيه هيكلية التجارة الإيرانية نحو تنويع المنتجات وتعزيز العلاقات مع شريحة أوسع من الشركاء التجاريين.

ساهم توسع الصادرات الإيرانية من المنتجات المصنعة في دفع التحول نحو شبكة معقدة ومتنوعة من الشركاء المتوسطين الحجم، ما عمّق من تعقيد بنية التجارة في ظل العقوبات. وبينما شهد الاقتصاد الإيراني مظاهر العولمة بين عامي 1998 و2008، مما أسهم في زيادة التعقيد الجغرافي للتجارة، رافق ذلك توسّع في قطاع التصنيع أدى إلى تعقيد المنتجات المصدرة. وبحلول عام 2008، وبعد استثمارات أوروبية ملحوظة ونقل للتكنولوجيا، ازداد عدد الشركات الصناعية المنتجة لسلعٍ عالية الجودة بصورة ملحوظة. ففي عام 1998، كان هناك 18 فئة رئيسية من الصادرات، تشمل منتجات ذات علاقة بالنفط، تحقق إيرادات سنوية تفوق 25 مليون دولار، فيما زاد هذا العدد إلى 63 فئة بحلول عام 2008. وجعل إنتاج هذه السلع توسيع واردات المواد الخام والمنتجات الوسيطة، مثل قطع الغيار والآلات، ضرورةً حتمية، وهو ما تجلّى في ارتفاع عدد فئات الواردات الرئيسية من 49 فئة عام 1998 إلى 187 فئة عام 2008. ويمكن رصد الارتباط الوثيق بين وضعية التجارة ووضع قطاع التصنيع، لا سيما في ظل العقوبات. إذ يعكس التغير في تعقيد المنتجات الاتجاهات الكبرى التي تم تحديدها من خلال تحليل قطاع التصنيع الإيراني على مستوى الشركات، وتأثير عقوبات 2012–2013. فقد أظهرت العقوبات المالية المفروضة عام 2012، والتي تشابه في تأثيرها العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب مجددًا في نوفمبر 2018، أعباءً ضخمة على شركات التصنيع من حيث الإنتاج والقيمة المضافة. ويتسق ذلك مع التراجع الواضح في حجم تجارة إيران الإجمالية خلال تلك الفترة. ومع ذلك، أظهرت بيانات التشغيل مرونةً ملحوظة؛ إذ بقي معدل الخروج من السوق منخفضًا نسبيًا، ولم تتأثر مستويات العمالة بشكل كبير (Salehi Isfahani, 2020).

تمكّن العديد من المصانع الإيرانية، خصوصًا كبرى الشركات، من الاستمرار في مجالات الإنتاج والتوظيف نظرًا لأن حجم الصدمة على استيراد وتصدير فئات المنتجات الرئيسية كان أقل من الصدمة الكلية على التجارة. وكانت القدرة على تحمل التكاليف أكبر تحدٍّ من مجرد التوفر. وعند دراسة أكثر 15 فئة من المنتجات استيرادًا وتصديرًا في الفترة 2008–2018، يتضح الطابع الصناعي البارز لتلك المنتجات، حيث تشمل فئات الواردات الأساسية مدخلات صناعات السيارات، والمعادن الثقيلة، والمنتجات الغذائية مثل الذرة لتصنيع الأعلاف الحيوانية، والقمح المكرّر.

كما تبرز واردات المضخات والصمامات والأنابيب التي تستخدم في قطاعات متعددة، منها صناعة البتروكيماويات، مما يعكس الطابع الصناعي لواردات إيران. ومن اللافت أن الذهب يحتل مرتبة متقدمة ضمن واردات البلاد، لا سيما أنه يُعتبر ملاذًا آمنًا لقيمة الأموال في فترات التضخم المرتفع، وهو ما دفع إلى تزايد الطلب عليه. وبفضل أهمية هذه المواد، بُذلت جهود استثنائية لضمان استيرادها في مواجهة العقوبات، التي ازدادت أهميتها بين الأعوام 2008 و2014.

ارتفعت القيمة الإجمالية للواردات ضمن هذه الفئات الخمس عشرة من متوسط 9.2 مليار دولار خلال السنوات الثلاث التي سبقت 2008 إلى 15.1 مليار دولار في الفترة الممتدة حتى 2014، أي بزيادة بلغت حوالي 65%. أما في الثلاث سنوات التي تلت حتى 2018، فنمت هذه القيمة إلى نحو 12 مليار دولار.

وكان الإبقاء على واردات هذه الفئات الحيوية أمرًا جوهريًا لاستمرارية الشركات الصناعية في الإنتاج. وبالنسبة للصادرات غير النفطية، احتلت المنتجات المرتبطة بصناعة البتروكيماويات، كالبوليمرات والأسمدة، والمخرجات المتعلقة بصناعة التعدين والمعادن مثل الخامات والسلع نصف المصنعة، المراتب الأولى. ويرجع ذلك إلى أن تحليل فئات الصادرات اعتمد على البيانات التجارية العامة، مما قد يقلل من وضوح أهمية السلع الغذائية والاستهلاكية التي تُصدر غالبًا إلى الأسواق الإقليمية، والتي يصعب الحصول على بيانات تفصيلية عنها. عموماً، تعكس فئات الصادرات الرئيسية منتجات ذات درجة معالجة أو تصنيع متقدمة تعتمد بشكل كبير على المواد الخام المستوردة والسلع الوسيطة. ويُعبّر النمو الكبير في القيمة الإجمالية لأكبر 15 فئة من الواردات عن توسع مُوازٍ في صادرات هذه الفئات، حيث نما إجمالي صادرات هذه الفئات من 5.6 مليار دولار في فترة ما قبل 2008 إلى 10.7 مليار دولار خلال فترة حتى 2014 بنسبة نمو تقارب 91%. واستقرت الصادرات بعد ذلك عند نحو 10.5 مليار دولار حتى 2018 (Batmanghelidj, 2020).

من 2019 إلى 2024، شهد الاقتصاد الإيراني ضغوطًا شديدة بسبب إعادة فرض الولايات المتحدة للعقوبات الثانوية بعد الانسحاب من الاتفاق النووي في مايو 2018، مما أدى إلى انكماش اقتصادي حاد وتصاعد التضخم إلى مستويات قياسية وانخفاض حاد في قيمة الريال. كما استهدافت العقوبات النفط الإيراني بشكل مكثف بعد انتهاء استثناءات المشترين الرئيسيين في مايو 2019، ما هدَف إلى تخفيض صادرات النفط إلى مستويات قريبة من الصفر، مما زاد الضغط المالي على النظام الإيراني.

مع ذلك، استمرت إيران في تبني استراتيجيات للتكيف مع هذه الضغوط، منها دعم الإنتاج المحلي وإحلال الواردات، وتطوير شبكات تجارية بديلة باستخدام عملات غير الدولار، وإبرام صفقات تبادل السلع مع دول أخرى، مع توجيه صادرات النفط بشكل أكبر نحو الشرق مثل الصين التي استمرت في استيراد النفط الإيراني رغم العقوبات. هذا التكيف البنيوي أتاح للمصانع الإيرانية الكبرى والصناعات الحيوية الاستمرار في الإنتاج والتوظيف إلى حد كبير رغم الصعوبات، مع التركيز على فئات منتجات صناعية متقدمة تعتمد على موارد مستوردة مدعومة بشبكات لوجستية مالية بديلة.

كما شكّل الاقتصاد الإيراني مرونةً بفضل قدرته على توليد إيرادات تصديرية جديدة من خلال تنويع المنتجات غير النفطية. وأظهرت الدراسات المعتمدة على بيانات الشركات نوعًا من إعادة الهيكلة الصناعية التي أفضت إلى زيادة تعقيد المنتجات في التجارة الإيرانية. وقد اتجهت نسب القيمة المضافة نحو القطاعات التي تعتمد بصورة أكبر على الموارد الطبيعية المحلية، مبتعدة عن الصناعات التي تستورد كثيرًا من المدخلات والتقنيات الأجنبية (Salehi Isfahani, 2020). وهذا التحول يتطابق بشكل واضح مع النمو الملموس في الصناعات الكيميائية، والمعادن، والمنتجات الغذائية — وهي نفس الفئات التي شهدت أعلى نمو في إجمالي صادراتها بين 2008 و2018، والتي تحظى بطلب مهم في الأسواق الإقليمية المتصلة بإيران مثل العراق، وكذلك في أسواق شركائها التجاريين الكبار كالاقتصاد الصيني. تعكس مرونة الاقتصاد الإيراني في ظل العقوبات تكيفات في قطاع التصنيع ساهمت في التغيرات في التعقيد الجغرافي وتعقيد المنتجات للتجارة، ونتجت عنها. في الآونة الأخيرة، أظهر قطاع التصنيع قدرة ملحوظة على النمو في ظل عقوبات الضغط الأقصى التي فرضتها إدارة ترامب، حيث توسع خلال معظم عام 2019 وحتى أزمة كوفيد-19. باختصار، كان هذا القطاع محركًا للمرونة الاقتصادية، نظرًا لقدرته على توليد عائدات الصادرات غير النفطية بين عامي 2019 و2024، استمرت إيران في تعزيز تنويع صادراتها غير النفطية وتوسيع حجمها رغم العقوبات والتحديات الاقتصادية. فقد بلغت صادرات السلع غير النفطية في عام 2024 حوالي 47 مليار دولار. وشكلت الصناعات الكيميائية، المعادن، والمنتجات الغذائية ركائز النمو في هذا القطاع، متماشية مع الطلب المتزايد من الأسواق الإقليمية مثل العراق وشركاء تجاريين كبار مثل الصين، مما يعكس استمرار قدرة الاقتصاد الإيراني على التكيف وتوليد إيرادات تصديرية غير نفطية (Eghtesad Online, 2025, Iran Daily, 2024, Iran Chamber of Commerce, 2024).

رابعا. المرونة أمرٌ معقد

يطرح التحليل المقدم في هذه الدراسة تساؤلات حول الاعتقاد السائد بأن العقوبات الدولية والإقليمية المفروضة على إيران منذ عام 2008 قد أدت إلى عزلها عن الاقتصاد العالمي بشكل كامل. فبالنظر إلى التحولات التي شهدتها بنية التجارة الإيرانية، يتضح أنه بحلول عام 2008 قد بلغ الاقتصاد الإيراني درجة من التصنيع والعولمة تسمح له بمواجهة التأثير السلبي للعقوبات، حيث كان الانخفاض الحاد في عائدات النفط – والذي يشكل جوهر العقوبات – أقل حدة مما تمّ توقعه على نطاق واسع. أما بشأن استجابة إيران لمتطلبات العقوبات المتعلقة بالتصدير، فيمكن القول إنه في ظل ازدياد عولمة الاقتصاد العالمي، ظهرت وجهات بديلة للمصدرين الإيرانيين المتضررين من العقوبات؛ بمعنى أن تحوّل مسارات الصادرات قد عوض جزئياً عن الأضرار التي لحقت بها، مما يستوجب عدم تجاهل هذا العامل (Haidar, 2017).

ومع أن الاقتصاد الإيراني يستمد قوتَه من شبكة تجارية متنامية التعقيد وقاعدة صناعية أكثر تطوراً، إلا أن ثمة نقاط ضعف بارزة لا سيما في قطاعات الخدمات المصرفية واللوجستية. إذ أن سعي إيران لزيادة تعقيد علاقات التجارة الخارجية لم يُكن كافياً لرفع عزلتها عن النظام الاقتصادي العالمي إذ لا تزال تدفقات السلع التي تشتريها وتبيعها تعتمد بصورة كبيرة على شبكات مصرفية ولوجستية ضعيفة. فمنذ فرض العقوبات المالية في عام 2012، شهد النظام المصرفي الإيراني عزلًا شبه تام، حيث بقي عدد محدود من المؤسسات المالية متصلة بنظام المراسلات المالية الدولي، وغالبيتها لا تستطيع إجراء أو استقبال مدفوعات مباشرة إلا من عدد محدود من البنوك في أوروبا والشرق الأوسط وشرق آسيا التي تحافظ على روابط مراسلات مباشرة مع إيران لأغراض التجارة الإنسانية فقط (Motevalli, 2020). وبالمثل، فإن خطوط الشحن الدولية الكبرى قليلة التي تخدم إيران تحت وطأة العقوبات الثانوية الأمريكية، مما جعل الدولة تعتمد بشكل كبير على شركة الشحن البحري الإيرانية المملوكة للدولة، والتي لا يُسمح لها بالرسو في العديد من الموانئ العالمية، بالإضافة إلى اعتمادها على خطوط شحن صغيرة أقل روتينية وأكثر كلفة.

على الرغم من ذلك، فإن تعقيد العلاقات التجارية ما زال يتطور متجاوزًا هذه التحديات المصرفية واللوجستية عبر زيادة الاعتماد على الوسائط الوسطى. ففي المجال المصرفي، تحتفظ الشركات الإيرانية بحسابات في بنوك دول ذات سيادة ثالثة تُجري من خلالها المعاملات المالية، أما على الصعيد اللوجستي، فتعمد إيران إلى إعادة تصدير السلع عبر دول مثل الإمارات العربية المتحدة وتركيا التي تستورد السلع المصنعة من مناطق أخرى. ويمكن ملاحظة المرونة نفسها على مستوى قنوات الدفع

وسلاسل التوريد، حيث أدى الانتقال إلى شركاء جدد وفئات منتجات متنوعة إلى زيادة مرونة الشبكات الداعمة للتجارة.

مع ذلك، وكما هو الحال مع أي نظام معقد، فإن القنوات اللوجستية والمصرفية التي تعتمد عليها إيران معرضة للاضطرابات والمخاطر. على سبيل المثال، قد تؤثر العقوبات الأمريكية المفروضة على دول ثالثة مثل تركيا على قدرة إيران على إتمام المعاملات المالية مع عدد أكبر من الدول، كما يتجلى ذلك في الملاحقة القضائية الأمريكية لمسؤولين في أحد البنوك التركية لتورطهم في انتهاك العقوبات. أدى المخاطر المرتبطة بهذه القضية إلى قيام البنك بتقليص تعاملاته مع إيران، مما تسبب في اختناق مالي في التجارة بين إيران وأوروبا حتى في نطاق التجارة الإنسانية المعفاة من العقوبات (Yinanç, 2019). وبالمثل، أدى الضغط على بنك صيني إلى إبلاغ عملائه بخفض نطاق التعاملات المتعلقة بإيران إلى حد كبير (Motamedi, 2019). هذه الاضطرابات تجبر الشركات الإيرانية على البحث المستمر عن قنوات بديلة لتسهيل حركة الأموال والسلع، وقد برهنت هذه الشركات على قدرة عالية في تطوير قنوات جديدة تمكنها من التكيف مع التحديات والتخفيف من نقاط الضعف الكامنة في تعقيد التجارة تحت وطأة العقوبات.

غير أن هذه الجهود التكيفية ليست بلا تكلفة، إذ يؤدي الوسيط في الخدمات المصرفية واللوجستية إلى زيادة التكاليف على المعاملات حتى على المستوى الأساسي. وعلاوةً على ذلك، غالبًا ما تفرض المؤسسات المالية وشركات الخدمات اللوجستية رسوماً إضافية لتسهيل التجارة المرتبطة بإيران، مما يفسر التحديات المالية المتزايدة التي يواجهها المصدرون والمستوردون الإيرانيون. ففي جانب الواردات، تنتقل تكلفة الارتفاع في الأسعار إلى المستهلكين، مما يولد ضغوطًا تضخمية، وفي جانب الصادرات، تضطر الشركات إلى تقليص هوامش أرباحها حفاظًا على تنافسيتها في الأسواق العالمية.

خاتمة:

تكشف نتائج هذا البحث عن صورة أكثر تعقيدًا لردّ إيران على العقوبات الاقتصادية التي فُرضت عليها منذ عام 2008، سواء كانت متعددة الأطراف أو أحادية الجانب. فعلى خلاف التصورات الشائعة التي تربط بين العقوبات والعزلة الاقتصادية الكاملة، يتضح أن الاقتصاد الإيراني حافظ على مستوى معتبر من الاندماج في الاقتصاد العالمي، مستفيدًا من مسارين متوازيين: زيادة التعقيد الجغرافي وتعقيد المنتجات في التجارة الخارجية.

من الناحية الجغرافية، أظهرت البيانات أن إيران استطاعت إعادة توزيع تدفقات تجارتها الدولية على نحو يقلّل من انكشافها على الأسواق الأكثر حساسية للعقوبات، مثل الاتحاد الأوروبي، ويزيد

من تعاملاتها مع شركاء ذوي حساسية محدودة أو معدومة، مثل الصين، والهند، والعراق. هذا التحوّل لم يكن عشوائيًا، بل جاء كنتيجة مباشرة لتغيّر أولويات السياسة التجارية واستجابة القطاع الخاص للقيود على سلاسل التوريد. لقد أتاح هذا التنويع الجغرافي تقليص الخسائر الناجمة عن فقدان أسواق تقليدية، وعزّز القدرة على الحفاظ على إيرادات تصديرية مستقرة نسبيًا.

أما من ناحية تعقيد المنتجات، فقد ساعدت الاستثمارات التي تمّت قبل العقوبات، ولا سيما في العقد الأول من الألفية، على تطوير قطاع صناعي أكثر تنوعًا وقدرة على إنتاج سلع ذات قيمة مضافة عالية. ومع أن قطاع النفط ظل عنصرًا مركزيًا في التجارة الإيرانية، فقد شهدت الصادرات غير النفطية نموًا ملحوظًا، شمل منتجات البتروكيماويات، والأسمدة، والمعادن، والمنتجات الغذائية المصنّعة. هذا التحوّل في سلة الصادرات قلّل من الاعتماد المفرط على النفط الخام، وفتح مجالات للتعامل مع أسواق إقليمية ودولية لا تلتزم كليًا بالعقوبات الغربية.

ومع ذلك، لم تكن هذه التكيفات خالية من التحديات. فقد ظلّت القيود البنكية واللوجستية من أكبر العقبات أمام استدامة النمو التجاري. إن عزل النظام المصرفي الإيراني عن منظومة المدفوعات العالمية، وخفض عدد شركات الشحن العالمية العاملة مع إيران، أجبر المصدرين والمستوردين على الاعتماد بشكل متزايد على قنوات الوساطة وإعادة التصدير عبر دول ثالثة مثل الإمارات وتركيا. صحيح أن هذه الآليات سمحت باستمرار تدفق السلع ورؤوس الأموال، لكنها أضافت تكاليف إضافية على المعاملات، انعكست إما في شكل ضغوط تضخمية على المستهلك المحلي، أو في شكل انخفاض لهوامش الربح لدى الشركات المصدّرة.

تؤكد الدراسة أن مرونة الاقتصاد الإيراني ليست نتاج سياسات حكومية فقط، بل هي ثمرة تفاعل معقّد بين الدولة والقطاع الخاص. فقد اضطلع المصنعون، ولا سيما في الصناعات الكبيرة، بدور رئيسي في الحفاظ على الإنتاج والتوظيف، رغم الصدمات المتكررة على مستوى الاستيراد والتصدير. كما أن هذا الدور لم يقتصر على التكيف السلبي، بل شمل تبني استراتيجيات نشطة للبحث عن أسواق جديدة وتطوير منتجات بديلة، ما يعكس ديناميكية قطاع التصنيع في بيئة اقتصادية مضطربة.

ومع أن البحث يؤكد قدرة إيران على التكيّف مع العقوبات من خلال زيادة التعقيد التجاري، فإنه يسلّط الضوء أيضًا على هشاشة هذه المرونة. فالاعتماد الكبير على شركاء محددين في آسيا أو على قنوات الوساطة يترك الاقتصاد عرضة لصدمات جديدة في حال تغيرت السياسات أو تعرضت هذه القنوات لضغوط سياسية واقتصادية. وبالنظر إلى طبيعة النظام الاقتصادي العالمي الحالي، فإن

أي تشديد إضافي في العقوبات أو في القوانين المالية الدولية قد يؤدي إلى تعطيل سريع لهذه الشبكات البديلة.

في المحصلة، يقدم هذا البحث إعادة صياغة لمفهوم "الاقتصاد المقاوم" من كونه استراتيجية انعزالية إلى اعتباره إستراتيجية تكيف ديناميكية، تقوم على إعادة تشكيل الروابط الاقتصادية وفق شروط جديدة تفرضها بيئة العقوبات. إن نجاح هذه الاستراتيجية في المدى القصير والمتوسط لا يعني بالضرورة ضمان الاستدامة على المدى البعيد، بل يتطلب تطوير البنية التحتية المالية واللوجستية، وتنويع أوسع للشركاء والأسواق، وتخفيف الاعتماد على قنوات عالية التكلفة. وبهذا المعنى، تصبح المرونة الاقتصادية لإيران مشروطة بقدرتها على التحول من إدارة الأزمات إلى بناء قواعد دائمة للاندماج في الاقتصاد العالمي، حتى في ظل بيئة دولية غير مواتية.

قائمة المراجع

1. خامنئی (2016)، نداء الإمام الخامنئي للشعب الإيراني بمناسبة عيد النيروز وحلول العام الإيراني الجديد 1395 هـ ش، https://arabic.khamenei.ir/news/1533
2. دنیای اقتصاد. (2024). صادرات ایران چقدر رشد کرد؟ [How much did Iran's exports grow?]. Retrieved August 10, 2025, from https://donya-e-eqtesad.com/بخش-سایت-خوان-4201061/62-صادرات-ایران-چقدر-رشد-کرد
3. راه ابریشم (2024)، گزارش و آمار دقیق صادرات ایران در سال ۱۴۰۲، https://rah-abrisham.com/2024/05/12/report-and-statistics-of-irans-exports-in-1402/
4. اتاق ایران (2024)، صادرات ایران به اروپا ۵ درصد رشد داشت؛ است که ۳ درصدی تجارت است. (2024, April 23).. https://otaghiranonline.ir/news/73097/صادرات-ایران-به-اروپا-5-درصد-رشد-داشت-است-که-3-درصدی-تجارت
5. العربی الجدید (2025)، 3 دول تهيمن على تجارة إيران وتثقلها بعجز كبير،
6. https://www.alaraby.co.uk/economy/3-%D8%AF%D9%88%D9%84-%D8%AA%D9%87%D9%8A%D9%85%D9%86-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D9%88%D8%AA%D8%AB%D9%82%D9%84%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%B9%D8%AC%D8%B2-%D9%83%D8%A8%D9%8A%D8%B1
7. Al Jazeera. (2012, January 5). Iran blasts West's embargo as 'economic war'.
8. Alizadeh, P., & Hakimian, H. (2013). *Iran and the global economy: Petro populism, Islam and economic sanctions*. Routledge.
9. Amuzegar, J. (2009). Iran's 20-year economic perspective: Promises and pitfalls. *Middle East Policy*, *16*(3), 14. https://mepc.org/journal/irans-20-year-economic-perspective-promises-and-pitfalls
10. Bowen, Wyn Q., and Joanna Kidd. 2004. "The Iranian Nuclear Challenge." *International Affairs* 80 (2): 257–276. https://doi.org/10.1111/j.1468-2346.2004.00382.x.

11. Cimino-Isaacs, Cathleen D., Kenneth Katzman, and Derek E. Mix. 2019. "Iran: Efforts to Preserve Economic Benefits of the Nuclear Deal." In Focus. Washington, DC: Library of Congress. https://www.congress.gov/crs-product/IF10916.
12. Douhan, Alena, and UN Secretary-General. 2020. *Negative Impact of Unilateral Coercive Measures on the Enjoyment of Human Rights*. UN report of the Special Rapporteur. NY: UN Human Rights Council.
13. Iran Chamber of Commerce. (2024). Iran's non-oil exports to Iraq to hit $11 billion by March 2024. Otagh Iran Online. https://en.otaghiranonline.ir/news/45175
14. Drezner, Daniel W. 2015. "Targeted Sanctions in a World of Global Finance." *International Interactions* 41 (4): 755–764. https://doi.org/10.1080/03050629.2015.1041297.
15. Haidar, J. (2017). Sanctions and export deflection: Evidence from Iran. *Economic Policy*, (April), 319–355.
16. Hanania, Richard. 2020. *Ineffective, Immoral, Politically: America's Overreliance on Economic Sanctions and What to Do about It*. Policy Analysis. Washington, DC: CATO Institute.
17. Hidalgo, C., & Hausmann, R. (2009). The building blocks of economic complexity. *Proceedings of the National Academy of Sciences*, *106*(26), 10570–10575. https://www.pnas.org/content/pnas/106/26/10570.full.pdf
18. Hufbauer, Gary, Jeffrey Schott, and Kimberly Elliott. 2009. *Economic Sanctions Reconsidered*. 3rd ed. Washington, DC: Peterson Institute for International Economics.
19. International Monetary Fund. (2020, October 14). *Regional economic outlook: Middle East and Central Asia*. https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/10/14/regional-economic-outlook-menap-cca
20. Khajepour, B. (2014, February 24). Decoding Iran's 'resistance economy'. *Al Monitor*.
21. LeoGrande, William M., and Peter Kornbluh. 2014. *Back Channel to Cuba: The Hidden History of Negotiations between Washington and Havana*. Chapel Hill, NC: The University of North Carolina Press.
22. Maloney, Suzanne. 2015. "Sanctions and the Sacred State." In *Iran's Political Economy since the Revolution*, edited by Suzanne Maloney, 428–490. Cambridge: Cambridge University Press.
23. Motamedi, M. (2019, January 2). Policy change at China's Bank of Kunlun cuts Iran sanctions lifeline. *Bourse & Bazaar*.
24. Motevalli, G. (2020, September 29). U.S. sanction plan for Iran would imperil drug, food imports. *Bloomberg*.
25. Parsi, Trita. 2013. *A Single Roll of the Dice: Obama's Diplomacy with Iran*. New Haven, CT: Yale University Press. https://doi.org/10.2307/j.ctt1npnj0.
26. Peterson, S. (2013, May 31). Iran's presidential candidates debate justice and a 'resistance economy'. *Christian Science Monitor*.
27. Salehi Isfahani, D. (2020). Iran Under the Sanctions. *Washington: SAIS Johns Hopkins University*.
28. Takeyh, R. (2016, April 7). Iran's 'resistance economy' debate. Council on Foreign Relations.
29. Tehran Chamber of Commerce. (2019). *Non-oil trade of Iran in the year 1398*. http://www.tccim.ir/Images/Docs/1193.pdf

30. Tehran Times. 2023. “Iran’s Oil Income in 2022 Surpasses the Figure during JCPOA: OPEC.” July 23. Retrieved from https://www.tehrantimes.com/news/487138/Iran-s-oil- income-in-2022-surpasses-the-figure-during-JCPOA.
31. Non-oil exports hit record high in 11 months. (2025). *Tehran Times*. Retrieved from https://www.tehrantimes.com/news/510611/Non-oil-exports-hit-record-high-in-11-months
32. Thomas, Clayton. 2023. *Iran: Background and US Policy*. Strategic Report. Washington, DC: Congressional Research Service. https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R47321/5.
33. UN Security Council. 2006–2015. “Resolution 2231 (2015) on Iran Nuclear Issue.” Accessed February 13, 2025. https://main.un.org/securitycouncil/en/content/2231/background.
34. Yinanç, B. (2019, July 10). How will Turkey trade with Iran with sanctions back and Halkbank on target? *Hurriyet Daily News*.
35. Iran Daily. (2024). *Non-oil exports set new record while Iran trade deficit reaches $14.6 billion*. Iran Daily. Retrieved August 10, 2025, from https://newspaper.irandaily.ir/7799/3/14582
36. Eghtesad Online (2025). Iran’s non-oil exports increase by 18% in 10 months: IRICA. (2025, February 22). Retrieved from https://en.eghtesadonline.com/en/news/2000863/iran%E2%80%99s-non-oil-exports-increase-by-18-in-10-months-irica
37. Batmanghelidj, E. (2020.). *Resistance is Simple, Resilience is Complex: Sanctions and the Composition of Iranian Trade*. Rethinking Iran. Retrieved August 10, 2025, from https://www.rethinkingiran.com/iran-sanctions-reports/batmanghelidj
38. World Bank. (2018). *Iran economic monitor: Weathering economic challenges*. Retrieved from https://documents1.worldbank.org/curated/en/676781543436287317/pdf/Iran-Economic-Monitor-Weathering-Economic-Challenges.pdf
39. Qatar University. (2020). The Iranian economy and US sanctions. Qatar University Ibn Khaldun Center. https://www.qu.edu.qa/ar/Research/IbnKhaldon/news_ar/Pages/the%20iranian%20economy%20and%20us%20sanctions.aspx
40. Attaqa.net. (2024, May 20). *تطور إنتاج النفط الإيراني وصادراته في عهد إبراهيم رئيسي*. Retrieved August 10, 2025, from https://attaqa.net/2024/05/20/%D8%AA%D8%B7%D9%88%D8%B1-%D8%A5%D9%86%D8%AA%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%81%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8A-%D9%88%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%87-%D9%81%D9%8A/